المركز الجامعي تسمسيلت

الملتقى الوطني حول واقع التدقيق المحاسبي في الجزائر في ظل تبني المعايير الدولية للتدقيق وتحدياته –يوم 02 مارس 2020.

واقع التدقيق المحاسبي في البنوك الاسلامية في ظل تبني المعايير الشرعية للتدقيق – بنك البركة نموذجا

محور المداخلة الثاني: دور التدقيق في تحقيق المسؤولية الإجتماعية وحوكمة المؤسسات

الاسم واللقب	د. خيثر هواري	أ. خامت سعدية
الدرجة العلمية	أستاذ محاضر	طالبة دكتوراه (سنة ثالثة)
جهة الإنتساب	جامعة تيسمسيلت	جامعة البويرة
البريد الالكتروني	khiterhouari@yahoo.fr	s.khamet@univ-bouira.dz
رقم الهاتف	0770146011/0667373121	

الملخص:

يعتبر بنك البركة مؤسسة مالية تنشط وفق أسس الشريعة الإسلامية، حيث له مساهمة فاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال استثماره المباشر في مجالات الاقتصاد الحقيقي، وأثبت نجاحا مهما في تعبئة المدخرات وتلبية احتياجات المتعاملين وتحقيق مصالحهم ، كما ساهم في تحقيق نجاح كبير في تطوير أعماله، من خلال تبني صيغ تمويلية مناسبة وتطوير منتجات الهندسة المالية في إطار يجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للإحاطة بأهمية بنك البركة الاسلامي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية وتعزيز مبادئ الحوكمة المؤسساتية، حيث احطنا بجانب الميزانية المحاسبية لأصول وخصوم بنك البركة وواقع التدقيق المحاسبي في إطار معايير التدقيق الداخلية والشرعية المعتمدة من طرف محافظي الحسابات وهيئات المراجعة والتدقيق الشرعية والقانونية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الهندسة المالية، الضوابط الشرعية، الكفاءة الاقتصادية، التدقيق المحاسبي، معايير المراجعة الشرعية.

Abstract:

Al-Baraka bank is financial institution that governed by the principals and foundations of Islamic law, which contribute to economic development in Algeria through direct investment in the fields of the real economy, and has proved successful in attracting savings and meet the needs of customers and achieve their interests ;

It contributed to achieving great success in the development of its work, through the adoption of formats suitable financing and development of financial engineering products in the context of combining the credibility and economic efficiency.

From this standpoint, this study came to highlight the importance of Al Baraka Islamic Bank in achieving social responsibility and promoting the principles of corporate governance, as we have taken side by side with the accounting budget for the assets and liabilities of Al Baraka Bank and the reality of accounting auditing within the framework of internal and legal auditing standards approved by accountants and auditors and Sharia and legal auditing bodies.

Key words: **Islamic banks, financial engineering, economic efficiency, Accounting audit, auditing standards.**

مقدمة:

إنّ الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي جعلتها تتجاوز تشريعات وحدود العمل المصرفي التقليدي، مما أدى بها إلى الانفتاح على نوعين من المخاطر؛ النوع الأول تشترك فيها مع نظيرتها التقليدية، وهي ناجمة عن طبيعة العمل المصرفي، أما المخاطر الثانية فتنفرد بها نتيجة النهج الذي اتبعته لأداء نشاطها، لذلك سعت المصارف الإسلامية للبحث عن أساليب وطرق احترازية تختلف عن النموذج التقليدي الذي لا يخدم طبيعة عملها، وهو ما أدى إلى الحاجة الملحة إلى وضع إجراءات تنظيمية لضبط العلاقات بين المصرف وأصحاب المصالح من أجل تحقيق الفعالية المطلوبة وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة على الأعمال وتقييم الأداء، حيث ظهرت الحاجة إلى الحوكمة المصرفية وضمان المسؤولية الاجتماعية.

كما أن تحديات أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 أدت إلى زيادة الأعباء على عاتق المراجع الداخلي في المصارف الإسلامية، لذلك كان لابد من صياغة منهج رقابي شامل لتقييم وتحسين كفاءة وفاعلية عمل المراجع الداخلي في المصارف الإسلامية، حيث تعد أخلاقيات المراجعة الداخلية قضية صعبة ومهمة فيها لكونها ترتبط بقواعد سلوك وآداب المراجع التي تعكس مدى استجابته أخلاقياً وهو ما يوجب تطبيق الحوكمة في البنوك الإسلامية.

من هذا المنطلق ارتكزت مشكلة الدراسة في معرفة دور تطبيق الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين وظيفة المراجع الداخلي حتى تتم عملية المراجعة بأفضل صورة ممكنة وبمستوى عال من الأداء في قطاع المصارف الإسلامية، لهذا طرحنا الاشكالية التالية:

ما مكانة التدقيق المحاسبي في بنك البركة الاسلامي في ظل تبني المعايير الشرعية للتدقيق ؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية عديد التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما محل بنك البركة من المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الحوكمة المؤسساتية في الجزائر؟

2- ما هي السياسات والآليات التي تستخدمها البنوك الإسلامية، والتي من شأنها تعزيز الحوكمة ومتطلبات الاقتصاد التضامني ؟

3- ما هي المعايير الشرعية للتدقيق؟ وما واقعها في بنك البركة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

H1 تنشط البنوك الاسلامية في بيئة مصرفية صعبة وتجتهد لأبعد الحدود بالخروج من دائرة الحرج الفقهي.

H2 الحوكمة المؤسساتية والمسؤولية الاجتماعية متلازمتان في مقاصد المالية الإسلامية عكس البنوك الربوية.

H3 يمكن تبني معايير دولية لواقع التدقيق المحاسبي في البنوك الاسلامية[1].

---

[1] – أنظر: سامر مظهر قنطقجي، التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الاسلامية، ندوة علمية حول الخدمات المالية الاسلامية وإدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف: 18-2010/04/20.

أهمية الدراسة :

يهدف البحث إلى إعداد إطار تكاملي مقترح مشتق من مبادئ الحوكمة التقليدية ومبادئ الحوكمة الإسلامية وقواعد لجنة بازل للعمل على تحسين عمل المراجع الداخلي في المصارف الإسلامية، وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تساير التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية، حيث تركز على دراسة مبادئ الحوكمة الإسلامية وأثرها على تحسين عمل المراجع الداخلي، كذلك يعد موضوع المراجعة الشرعية أحد أهم الموضوعات المثارة على ساحة التدقيق المحاسبي.

خطة الدراسة ومحاورها:

تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى النقاط التالية:

- فلسفة التنمية الإقتصادية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (نظرة إجتماعية)
- التمويل الإسلامي دعامة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية
- التدقيق المحاسبي لبنك البركة الجزائري في ظل المعايير الشرعية

المحور الأوّل: فلسفة التنمية الإقتصادية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (نظرة إجتماعية)

تعتبر البنوك الإسلامية منظمات اقتصادية واجتماعية لا تحكمها القواعد المادية والوهمية في المعاملات بقدر ما تسعى إلى ترسيخ القواعد الاجتماعية والمعنوية والنفسية للتكافل الإنساني، ويرتبط نجاحها بمدى اهتمامها بهذا الجانب من ناحيتين:

1– من الناحية الأخلاقية

تعمل البنوك الإسلامية وفقا للأخلاق والمبادئ الإسلامية عكس البنوك الوضعية التي تقوم على قاعدة فصل الدين عن جوانب الحياة، فالمال لا يجب أن يكوم دولة بين الأغنياء في الأمة، فغاية التنمية الإسلامية هو الإنسان نفسه لا تستعبده المادة، ولا يستذله الغير، وإنما محررا مكرما يعمر الدنيا وحييها بالعمل الصالح ليكون بحق خليفة الله في أرضه[1].

2– من الناحية الإستثمارية

تختلف البنوك الربوية عن البنوك الإسلامية من الناحية الإستثمارية، من عدة أوجه:

– تعتبر العلاقة بين البنك والمودعين في البنك التقليدي علاقة مديونية ربوية، بخلاف البنك الإسلامي الذي تتمثل العلاقة فيه عقدَ مضاربة بالنسبة للودائع الاستثمارية وعلاقة الإجارة والوكالة بالنسبة للودائع الجارية.

– يتميز التمويل الإسلامي – خاصة في صيغة المشاركة – بخلوه من سعر الفائدة الذي ينعكس بدوره على تقليل تكاليف الإنتاج، هذه الأخيرة تتيح الفرصة لتخفيض الأسعار أمام المستهلكين.

[1] – محمّد شوقي الفنجري، المذهب الإقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ط 2، 1986، ص 115.

– يخلو نظام التمويل الإسلامي من أي آثار تضخمية بحكم كونه لا يسعى إلى خلق الائتمان الوهمي بقدر ما يهدف إلى المتاجرة في السلع والتعامل مع العناصر الحقيقية.

– إن اعتماد مؤسسة التمويل الربوي على صافي القيمة بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة يؤدي إلى كبح نشاط العملية التنموية في المجتمع لما له من آثار سلبية على طاقات المؤسسات الاقتصادية وإمكانياتها.

– يتم تمويل رأس المال العامل (Fonds de roulement) في البنوك الربوية عن طريق السحب على المكشوف والقروض الربوية، بخلاف البنوك الإسلامية حيث يقوم التمويل عن طريق الصيغ المذكورة آنفا.

– يعتبر التمويل بالمرابحة مخرجا هاما لصغار المستثمرين وعنصرا داعما للدخل الوطني للبلاد لما يتميز به من تخطي حاجز الضمانات وتعزيز التدقيق في دراسة جدوى وتقييم المشروعات المقدمة من طرف العملاء، حيث أن البنك يصبح – في ظل الاقتصاد الإسلامي – مؤسسة فنية لا تمول إلا المشروعات النافعة للبلد، بخلاف البنوك الربوية التي يهمها بالأساس تحصيل الفوائد والضمانات بغض النظر عن طبيعة وأهمية النشاط الإستثماري.

– تقوم فلسفة البنوك الربحية في ظل التمويل الإسلامي على ضرورة التعامل بما ينسجم مع تقليص فجوة التضخم بآلية حقيقية عن طريق تمويل المشروعات بعد التملُّك، إضافة إلى أن تحصيل الفوائد الوهمية غير جائز في حالة ما إذا تعسر عن العميل تسديد المبلغ المستحق في أجله الموعود لقوله تعالى: {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ}، وأي مطالبة بدفع مبلغ إضافي كهامش تأخير بغير غطاء حقيقي تعتبر عين الربا لقوله ﷺ " إما أن تقضي وإما أن تربي"[1]

– إن رأس المال الذاتي للبنك في الفكر التقليدي يمكن إصداره في شكل أسهم عادية وأسهم ممتازة، حيث أن الأول هو صكُّ ملكيةٍ يشارك المساهم به في الربح أو الخسارة وهو صالح للبنوك الإسلامية، أما النوع الثاني فمع أنه صك ملكية في الأصل إلا أنه قد اختلطت به منافع أخرجته عن طبيعته الأصلية وقربت بينه وبين السندات التي تعتبر صكوك مديونية بفائدة ربوية ثابتة.

– يشارك المودعون المصارفَ الإسلامية في المخاطر المرتبطة باختيار الاستثمار واتخاذ القرار، بخلاف التمويل الربوي حيث تتحمل المخاطرة فيه قلة من مستخدمي الأموال لتنهار في الأخير عند حدوث الخطر، وهو الأمر الذي جرى للبنوك الربوية الأمريكية.

– تقتصر البنوك الربوية على تعظيم الربح عن طريق تشغيل الكتلة النقدية الموجودة في السوق، بينما تهدف البنوك الإسلامية إلى أهداف تتميز بالشمولية من حيث تعظيم الربح والقضاء على البطالة من خلال إنشاء المشاريع ودعم المقاولات، إضافة إلى ربط السوق السلعية (الإنتاجية) بالسوق النقدية.

– الأنشطة التنموية التي تمارسها البنوك الربوية توجه غالبا لنشاطات محصورة في قطاعات محددة، بينما أنشطة البنك الإسلامي غير محصورة في قطاعات محددة بالصيغ المتنوعة لذا فنشاطاتها أوسع وأكثر مرونة[2].

---

[1] – يراجع كل من: سيد قطب، في ظلال القرآن، تفسير آيات الربا، دار الشروق، بيروت، 1978 ، ص 8، وللتفصيل أكثر ينظر: أبو الأعلى المودودي، الربا، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

[2] – عدنان خالد التركماني، السيادة النقدية والبنكية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، الأردن، 1988، ص 244.

– للبنوك الإسلامية دور هام في إحياء نظام الزكاة من صندوق الزكاة وتوزيع الزكاة على المستحقين لها؛ من فقراء ومؤسسات خيرية وجمعيات إسلامية وغيرها[1].

المحور الثاني: التمويل الاسلامي دعامة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية

توجه البنوك الاسلامية جهودها نحو خدمة المجتمع، عن طريق تعبئة الودائع الجارية والودائع مع التفويض بالاستثمار، وتوظيفها في تمويل الاستثمارات في جوانب المضاربة والمشاركة والمرابحة وما إلى ذلك من صيغ التمويل المختلفة[2].

لا تهتم البنوك الإسلامية بلغة الأرقام المادية بقدر ما تركز على تبليغ رسالة السماء إلى الأرض في ترشيد إدارة الأموال بغية تحقيق التوازن بين المصلحة الشخصية ومصلحة المجتمع، وهذا ما يمكن استقراؤه من تعريف ومقاربة الدكتور أحمد النجار –من مدخل سوسيولوجي – بأنها " أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعي إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك الاعتيادية من وظائف في تيسير المعاملات التنموية، كما أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولا وقبل كل شيء، واجتماعية من حيث إنها تقصد في عملها وممارستها تدريب الأفراد علي ترشيد الإنفاق وتدريبهم علي الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلا عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية "[3].

بخلاف البنوك التقليدية التي تهدف إلى تجميع المدخرات وتوظيفها أو اقتراض الأموال بمعدل فائدة معين لإقراضها هي ورأسمالها واستثمارها بمعدل أعلى من معدل الاقتراض كما تقوم بعدة خدمات تتعلق بالتجارة في النقود أو ما يماثلها[4].

وهذا ما يعكسه الشكل الموالي المبين لأهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقها.

الشكل رقم (01): أهداف البنوك الإسلامية

[1] – سامر مظهر قطفنجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، نسخة إلكترونية، دار إحياء للنشر الرقمي، ط إلكترونية 2، حماة، 2006، ص 8 – 21 (بتصرف).

[2] – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد، جدة، 2004، ص 68.

[3] – أحمد النجار، منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1979، ص 95.

[4] – محمد عبد العزيزعبد الكريم، محاسبة البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص 9.

المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية.جدة: 2004، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد، ص 89.

كما نلاحظ أنّ البنوك الإسلامية عند تقديمها للخدمات المصرفية لعملائها، إنما تمارس واجبا شرعيا لعملائها لتسيير معاملاتهم ونشر الوعي المصرفي المبرأ من الشبهات وذلك من أجل النهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

ويجد النشاط الاستثماري اهتمامًا كبيرًا من قبل الإدارة المالية الإسلامية تخطيطًا وتنفيذًا ومتابعة، حيث يجاري احتياجات العملاء ومتطلباتهم، ويساير السياسات الاقتصادية التنموية للدولة، حيث تتمثل أهم مجالات التمويل المختلفة التي تمارسها البنوك الإسلامية في **المضاربة، المرابحة، المشاركة، الإجارة، بيع السَلَم، عقد المزارعة، عقد الإستصناع، عقد المساقاة، عقد المقاولة، القرض الحسن**، إضافة إلى أشكال أخرى من التمويل.

وفق هذه الصيغ التمويلية يتأكد التوجه التنموي الشامل للمصارف الإسلامية حين تأخذ بالاعتبار مقاصد الشريعة وتراعي أولويات التنمية، وتعتمد في نشاطها ادوات تقوم على الاستثمار الحقيقي وتوسيع قاعدة إنتاجية، وتحد من حالات سوء استخدام الموارد، وتساهم في حفظ توازن دوران المال، وإعادة توزيعه على الفئات الصغيرة، وبذلك تسهم في تحقيق التنمية وتعزز قيم العدالة والتكافل الاجتماعي ليكون له دور فاعل في تحقيق التنمية الاجتماعية، فمن خلال سعي البنك الإسلامي لتعظيم ارباحه فإنه يعطي الأولوية في التمويل للمشروعات الأكثر إنتاجية لأن عائدها سيكون أكبر ثم تليها، وبالتالي فإن آلية المشاركة ستعمل على توزيع الموارد النقدية تبعا لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على الممارسات الكفؤة لعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح مقدرة على أسس سليمة مع أخذ –عنصر المخاطرة– في الحسبان، أكثر كفاءة واقترب استخدام النقدية المتخصصة

لاستثمار في المجتمع إلى الاستخدام الأمثل لها، ووفق معيار الإنتاجية فإن البنك الإسلامي لن يمتنع عن تمويل أي مشروع ناشئ أو صغير إذا تبين عند دراسة جدواه ارتفاع إنتاجية وكفاءة القائمين عليه[1].

المحور الثالث: التدقيق المحاسبي لبنك البركة الجزائري في ظل المعايير الشرعية

1- بنك البركة الجزائري

أنشأ بنك البركة الجزائري كأول مؤسسة مصرفية إسلامية بتاريخ 20 ماي 1991م برأس مال مختلط بين القطاعين العام والخاص، حيث حدد رأسماله عند انشاءه بـ: 500.000.000دج (خمسمائة مليون دينار جزائري) موزعة على 500.000دج (خمسمائة ألف دينار جزائري) سهم قيمة كل سهم 1.000دج (ألف دينار جزائري)، وتكون السهم غير قابلة للتجزئة ومرقمة من 1 إلى خمسمائة ألف، وتم الاكتتاب برأس مال البنك قدره 50% من البنك الفلاحي للتنمية الريفية بالجزائر و50% شركة دلة البركة القابضة، البحرين.

وحاليا يقدر رأس مال البنك ب 15 مليار دج ويحوز منه على نسبة 56 %[2]

يلتزم بنك البركة في جميع تعاملاته ونشاطاته بأحكام الشريعة الإسلامية القائمة في الأصل على تحريم الربا والغرر، مقره بالجزائر العاصمة، ويجوز له فتح فروع أو وكالات.

يهدف بنك البركة إلى تحقيق تعبئة الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر وفق القواعد والإجتهادات الفقهية الراجحة، وتطوير وسائل استقطاب المدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الإستثمار وفق صيغ التمويل الإسلامية، كما يقصد إلى توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، سيما المهمشة منها.

2- مجال نشاط بنك البركة

ينشط بنك البركة في المجالات التالية:

2-1 الخدمات المصرفية:

يعمل البنك لحسابه أو لحساب غيره في القطر الجزائري وخارجه في نطاق قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة، وتأدية قيمة الشيكات، وتقاصها وتحصيل الأوراق التجارية، وتحويل الأموال في الداخل والخارج، وفتح الإعتمادات المستندية وتبليغها، وإصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكتب الإعتماد الشخصي وبطاقات الائتمان، كما يعمل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء، وإدارة الممتلكات والموجودات، كما ينفذ الوصاية في إدارة التركات وفقا للأحكام الشرعية والقوانين الوضعية وبالتعاون المشترك من الجهة ذات الاختصاص، ويعتبر البنك كذلك مخبرا للدراسات وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.

2-2 المسؤولية الإجتماعية (social responsibility):

---

[1] – محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2010، ص 277 – 281. بتصرف.

[2] – وهي ملاحظة تفضل بها علينا السيد عبد اللطيف عياط، رئيس قسم الاحصائيات والمكلف باستشرافات ومستجدات البنك، في مراجعتنا لهذه الورقة البحثية على مستوى فرع البركة بالجزائر العاصمة، يوم 15 جانفي 2019.

يقوم البنك بدور الوكيل في تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتكافل بين مختلف الجمعيات والأفراد من خلال تقديم القروض الحسنة للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات بما يحفز المستفيد على بدء حياته المستقلة وتحسين دخله المعيشي، ويجسد بيت المال بطريقة عصرية من خلال إنشاء الصناديق الهادفة للتنمية الاجتماعية والمحفزة على تطوير التنمية التضامنية المستدامة؛ من خلال تلقي الزكاة وقبول الهبات والتبرعات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة وفق الأولوية في تلبية الحاجات بمنظور مقاصدي، إضافة إلى الدخول في الاتحاديات المهنية المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى توطيد العلاقات مع البنوك الإسلامية، ومن أعمال البنك كذلك[1]:

- منح فرص استثمارية لعدة مؤسسات صغيرة و متوسطة في إطار القرض المصغر
- إطلاق حملة قفة رمضان و الإطعام في شهر رمضان الكريم
- تأطير إطارات البنك لطلبة المعاهد و الجامعات لتحضير مذكرات التخرج
- دعم نشاطات تربوية ودينية.

2-3 التمويل والاستثمار:

يقوم بنك البركة بنشاطات التمويل والاستثمار وفق أشكال التمويل بالمضاربة والمشاركة، وبيع المرابحة للآمر بالشراء، وغير ذلك من الصور المماثلة، وذلك عن طريق توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك وفق نظام المضاربة المشتركة.

2-4 الحوكمة المؤسسية:

يولي بنك البركة الجزائري اهتماما كبيرا لممارسات الحاكمية المؤسسية السليمة، كما يلتزم مجلس إدارة البنك بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على نشاطات البنك وفي هذا المجال وبناء على توصيات مجموعة البركة المصرفية، قام البنك بتشكيل لجنة التدقيق في سنة 2004 وتم تشكيل هيئة الرقابة الشرعية في سنة 2008 ولجنة إدارة المخاطر في سنة 2011، ويعقد مجلس الإدارة الاجتماعاته بكامل أعضاءه لمناقشة توجه البنك الاستراتيجي والتغير في المؤشرات المهمة على إستراتيجية البنك العامة، وتتجسد الحوكمة المؤسسية من خلال الهياكل التنظيمية التالية:

- مجلس الإدارة، ويشمل لجنة التدقيق ولجنة المخاطر.
- لجان الضبط و الرقابة، وتشمل: المطابقة، المطابقة الشرعية، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

2-5 نشاطات أخرى للبنك:

يقوم البنك كذلك بإبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية، وتأسيس الشركات في مختلف المجالات المكملة لأوجه نشاطه، كما يتملّك الأصول المنقولة وغير المنقولة ويبيعها ويستثمرها ويؤجرها، كما يستصلح الأراضي المملوكة أو المستأجرة ويهيّئها للزراعة أوالصناعة أوالسياحة والإسكان.

[1] – بنك البركة، التقرير السنوي لسنة 2016، ص 15.

3- الهيكل التنظيمي للبنك

الشكل رقم (02):الهيكل التنظيمي الحالي لبنك البركة الجزائري

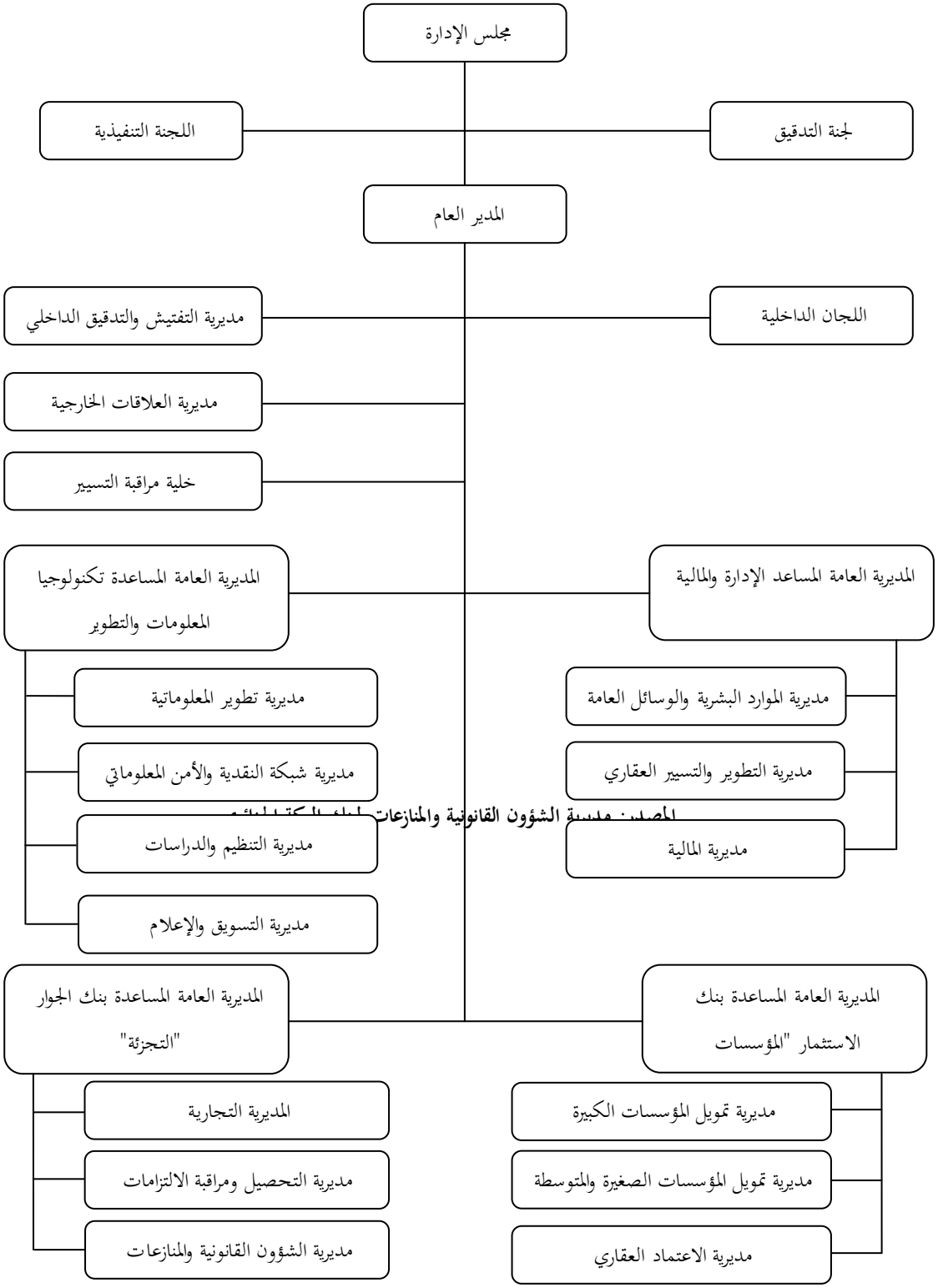

المصدر: مديرية الشؤون القانونية والمنازعات لبنك البركة الجزائري

4- الرقابة الداخلية، الامتثال و إدارة المخاطر

4-1 الرقابة الدائمة:

تعتمد الرقابة الدائمة على فريق من المراقبين، كل واحد منهم مكلف بمراقبة فرع (أو فرعين صغيرين) بصفة دائمة حسب منهاج محدد مسبقا، خلال نشاط 2016 تم القيام بتسعة مهمات على مستوى الفروع تمحورت حول المواضيع التالية: -تنصيب نظام الرقابة الدائمة على مستوى الفروع الجديدة -تحسيس الموظفين بالمخاطر المصرفية عموما و بالمخاطر التشغيلية خصوصا -فتح الحسابات -مراجعة اليوميات المحاسبية -تسيير الحسابات الراكدة[1].

4-2 الرقابة الدورية:

4-2-1 التدقيق الداخلي:

حققت ادارة التدقيق الداخلي سبع مهمات من المخطط السنوي خلال سنة 2016 منها: -تدقيق شركة دار البركة - تدقيق تسيير و أمن التدفقات المالية - تدقيق تسيير مخاطر التمويل - تدقيق تسيير و تصنيف المخصصات -تدقيق تسيير مكافحة تبيض الأموال -تدقيق تسييرمعايير و مقابيس بازل 2 -تدقيق تسيير و تبليغ الديون لدى بنك الجزائر.

كما انجزت بعض المهمات الخاصة و المكلفة من طرف الإدارة العامة التي تتخلص فيمايلي: - تدقيق في ملاحظات بنك الجزائر في تسيير عمليات التحويل لدى البنك -تدقيق في تسيير فواتير الهواتف -تدقيق تسيير التحويلات الدولية (حالة التحويل المزدوج)، حيث خلصت هذه المهمات إلى نتائج تخص أساسا: -الجانب التنظيمي و المؤسساتي -الجانب المالي و ألعملياتي -جانب الصيرفة الآلية -شركة ((دار البركة)) - تسير وتأمين العمليات المالية وبالإضافة إلى المهام المخططة من قبل التدقيق الداخلي والتي وافقت عليها لجنة التدقيق، والمهام الخاصة التي تطلبها بها المديرية العامة للبنك، وقد قام التدقيق الداخلي بالعديد من الأعمال خلال العام نيابة عن مجموعة البركة المصرفية، وإدارة المخاطر، بنك الجزائر، لجنة التدقيق منها:-متابعة توصيات التدقيق الداخلي - متابعة توصيات تدقيق المجموعة - إعداد مذكرة أعمال لفائدة لجنة التدقيق - تدوين الملاحظات الرئيسية و الإجراءات التي اتخذت من طرف البنك حتى يستنى إعداد التقرير السنوي عن الرقابة الداخلية لفائدة بنك الجزائر -الرد على استبيان حول (الاحتيال) المطلوب من طرف محاسبنا القانوني -رقابة الرد على استبيان حول (مكافحة تبيض الأموال) المنجز من طرف إدارة الأمثال -تدوين الملاحظات الرئيسية و الإجراءات التي اتخذت من طرف البنك لفائدة إدارة المخاطر التي بدورها تنجز تقرير حول المخاطر التشغيلية و تسليمه لمجموعة البركة – مراجعة كل ثلاثي تقارير بازل - تسيير المخاطر الرقابة الما لية لدى المجموعة- -ضمان حسن سير مهمة تفتيش من بنك الجزائر حول تسيير التحويلات المالية.

[1] – بنك البركة، التقرير السنوي لسنة 2016، ص 16.

4-2-2 التفتيش

أنجزت ادارة التفتيش 19 مهمة موزعة جغرافيا عبر البلاد، ومهمتين في مديرية الشؤون الدولية، الإطار العام لمهمة التفتيش، على غرار السنوات السابقة، مست جميع المصالح: الصندوق، التمويلات، التجارة الخارجية، الشؤون القانونية والمراقبة الدائمة.

4-2-3 تدقيق و تفتيش نظام المعلوماتية:

تركز نشاط تدقيق و تفتيش نظم المعلوماتية بمراجعة الجوانب المتعلقة بإدارة نظم المعلومات وإدارة العلاقة مع المستخدمين، وتطوير وتطبيق الصيانة، وإدارة البنية التحتية التقنية بهدف توفير تقييم موضوعي بشأن فعالية وكفاءة وتكامل عمليات وأنظمة وإدارة المخاطر، فيما يلي بعض المهمات التي أنجزت خلال هذه الفترة: -تدقيق مشروع (انجاز نظام تقيم نشاط موظفي البنك) -تفتيش مشروع (تعميم استعمال نظام GLPI)، -تفتيش مشروع (OS MIGRATION) -تدقيق نظام معلومات (الصرف الالى)، -تفتيش رخص (Hypérion & OBIEE)- تشخيص وظيفي لشعبة (IT) -إدارة التغير في النظام (IMAL) -تقديم المشورة بشأن الإطار التنظيمي للوظيفة نظم المعلومات – التفتيش والتدقيق بوضع قيد الخدمة تطبيق خاص بتسيير و متابعة توصيات تقارير التفتيش والتدقيق وذلك من اجل استغلال أمثل للمعلومات ذات القيمة المضافة في مجال التفتيش والتدقيق المعلومات وتطوير وصيانة التطبيقات و لعلاقة مع المستخدمين وإدارة البنية التحتية كما بينت المخاطر المترتبة على هذه النقائض كما رصدت التحسينات للسماح لوظيفة نظم المعلومات لتنفيذ هذه الأنشطة بطريقة مقبولة.

4-3 الرقابة على الامتثال:

تواصل مديرية الامتثال تقييم مخاطر عدم الامتثال المرتبطة بنشاط التجاري للبنك من اجل تفادي العقوبات القانونية، الإدارية أو التأديبية، الخسارة المالية أو الإساءة بالسمعة تغطي مديرية مراقبة الامتثال البرامج التالية: – العلاقة مع العملاء معرفة العميل (KYC) -متابعة تنفيذ وإحترام الإجراءات الوقائية الخاصة بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب -قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) – احترام الحظر التجاري والمالي (نظام العقوبات) -قواعد السلوك والممارسة المهنية السليمة -الدور الاستشاري لمديرية الامتثال -إعداد برامج مراقبة الامتثال -تدريب الموظفين -إعداد تقارير العمليات المشبوهة -معالجة طلبات الحصول على المعلومات من السلطات المخولة بموجب القانون -فتح حسابات مراسلة.

4-4 إدارة المخاطر:

إمديرية إدارة المخاطر، و التي تقوم بعدة مهام، هي مديرية مرتبطة مساعد المدير العام المكلف بالاستغلال. تمثل المحور الأساسي للأنشطة المتعلقة بالمخاطر: مخاطر الائتمان و مراقبة التعثرات، مخاطر التشغيل و الشريعة، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر هامش الربح و مخاطر أخرى. [1]

4-4-1 مخاطر الائتمان:

قامت مديرية إدارة المخاطر خلال سنة 2016 بدراسة ما لا يقل عن 500 ملف منها 289 من مديرية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة و 171 من مديرية تمويل الشركات الكبرى، 25 ملف من مديرية التمويل بالايجار و 15 ملف من مديرية تمويل الافراد، وفي بداية سنة 2017 بلغت التمويلات بالصندوق نسبة 63.63% من محفظة الالتزامات للبنك كما بلغت الالتزامات بالامضاء نسبة 36.37% من إجمالي هذه الاخيرة، أما التمويلات بالصندوق فقد تزايد حجمها إلى 110711 مليون دج في بداية سنة 2017، حيث حاز منتج الاجارة على اعلى نسبة 50.64% من المحفظة الائتمانية للبنك، والمرابحة والمساومة بنسبة 37.04%.

أما فيما يخص الالتزامات بالامضاء فهي مكونة من 90.13% بالتزامات التمويل و 9.87% بالتزامات الضمان.

وتم خلال سنة 2016 تحديث «سياسة و إجراءات التمويل» المصادق عليها في 2011، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار، النموذج الموحد للمجموعة و كذلك القانون الاحترازي الجديد لبنك الجزائر.

4-4-2 مخاطر السيولة:

فيما يخص السيولة قصيرة الأجل، فإن نسبة تغطية السيولة (LCR) تفوق دائما الحد المطلوب أكبر من 100% أما فيما يخص السيولة طويلة الأجل ,فقد سجلت نسبة صافية الموارد المستقرة (NRFS) انخفاظا طفيفا خلال الثلاثي الاول من سنة 2016.

4-4-3 المخاطر التشغيلية:

أصدرت إدارة المخاطر ثلاثة تقارير حول المخاطر التشغيلية. حيث اعتمدت لجنة المخاطر تطبيق نظام تم تطويره داخليا من قبل إدارة المخاطر لإدارة هذا النوع من المخاطر. وقد بدأ العمل به.

4-4-4 أختبار الاجهاد:

في سنة 2016 قام البنك باثنين من اختبارات الإجهاد، حيث ابرزت على نتائج جد مرضية

4-4-5 اللجان:

اجتمعت لجنة السيولة للبنك بشكل منتظم خلال كل سنة، حيث ركزت الاجتماعات على مراجعة وضع السيولة في البنك وتطوره، والمتطلبات الجديدة في هذا الشأن من بنك الجزائر ومجموعة البركة المصرفية، واستنتجت لجنة المخاطر لمجلس الإدارة تحسنا في عرض التقرير، والحفاظ النوعية لمختلف المؤشرات التي تتألف منها حزمة تقرير

[1] – بنك البركة، التقرير السنوي لسنة 2016، ص 19.

اللجنة، وتحسين السيطرة على أدوات إدارة المخاطر، واولى اهتماما خاصا لتطهير قطاعات النشاط والضمانات في نظام (IMAL).

4-4-6 السياسات:

خلال هذا العام قام البنك بتحديث سياسة السيولة حيث قام بإدخال متطلبات السيولة الجديدة للبنك الجزائر وتلك لمجموعة البركة المصرفية شرعت إدارة المخاطر أيضا في إنهاء وعرض سياسة سمعة البنك.

4-4-7 التقارير:

قامت إدارة المخاطر في تطوير وإرسال إلى مسؤولين مفوضين من مجموعة البركة، جميع التقارير المطلوبة من قبل هذه الأخيرة، بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تعمل على تحديث التقرير السنوي حول قياس ورصد المخاطر لعام 2018، بالاضافة إلى تقارير حساب رأس المال ونسبة الملاءة المالية للبنك، تقارير عن المخاطر التشغيلية ووضع رسم خريطة المخاطر التشغيلية للبنك، وإعداد أول تقرير عن مخاطر السمعة، وبالإضافة إلى النشاط المعتاد: -وقد أنشأت إدارة المخاطر قاعدة بيانات للتصنيفات الشركات التي تحتوي على الكثير من المعلومات كما كلفت إدارة المخاطر بتطهير قاعدة البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادي، في هذا الصدد أصدرت هذه الأخيرة تطبيق يسمح ب المرور من قاعدة نشاطات (CNRC) إلى قاعدة (NAA2000) الموجودة في نظام (IMAL)، وقد قامت إدارة المخاطر بتأطير حوالي 10 مجموعة مزدوجة من المتربصين لإعداد مذكرات نهايتهم من الدراسة الماجستير والدكتوراه كما قامت إدارة المخاطر الأخذ بعين الاعتبار التقارير الجيدة حول القواعد الاحترازية.

5-معلومات محاسبية حول بنك البركة:

الجدول رقم (01): الاصول – ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2017	2018
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2,1	99 616 004	105 021 946
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع		0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2,2	3 123 641	2 299 974
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2,3	136 553 370	154 159 890
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2,4	1 391 936	1 371 219
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2,5	205 398	234 347
9	أصول أخرى	2,6	1 824 740	1 904 003
10	حسابات التسوية	2,7	645 644	563 965
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2,8	1 718 778	1 720 806
12	عقارات مخصصة كودائع		0	0
13	أصول ثابتة	2,9	3 553 182	3 719 679
14	أصول غير ثابتة	2,10	0	0
15	فارق الاقتناء		0	0
	مجموع الأصول		248 632 693	270 995 828

المصدر: بنك البركة، التقرير السنوي لسنة 2018، ص 8

الجدول رقم (02): الخصوم – ألاف دج

	البند		السنوات المالية	
			2017	2018
1	البنك المركزي		0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات	2,11	52 421	111 220
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2,12	164 849 660	176 343 367
4	ديون ممثلة بسند	2,13	43 042 478	47 540 639
5	ضرائب جارية-خصوم	2,14	1 818 414	2 985 429
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0	0
7	خصوم أخرى	2,15	12 014 612	13 684 771
8	حسابات التسوية	2,16	2 309 184	2 901 047
9	مؤونات على المخاطر و لتكاليف	2,17	761 196	749 563
10	عانات.عتاد و اعانات أخرى ستثمارات		0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية	2,18	2 998 001	3 431 939
12	ديون مرتبطة		0	0
13	رأس المال الاجتماعي	2,19	15 000 000	15 000 000
14	علاوة على رأس المال		0	0
15	الاحتياطات	2,20	1 273 107	2 157 459
16	فارق التقييم		0	0
17	فارق اعادة التقييم	2,21	894 672	894 672
18	نتيجة مرحلة (+/-)		70 534	29 150
19	نتيجة السنة المالية (+)		3 548 414	5 166 572
	مجموع الخصوم		248 632 693	270 995 828

المصدر: بنك البركة، التقرير السنوي لسنة 2018، ص 9

الجدول رقم (03): خارج الميزانية – ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2017	2018
أ	التزامات ممنوحة		72 107 955	61 123 644
1	التزامات تمويل لفائدة المؤسسات المالية		0	0
2	التزامات تمويل لفائدة الزبائن	3,1	65 991 844	54 990 118
3	التزامات ضمانات لأمر مؤسسات مالية	3,2	234 487	234 207
4	التزامات ضمانات لأمر الزبائن	3,3	5 881 625	5 899 318
5	التزامات أخرى ممنوحة		0	0
ب	التزامات مستلمة		3 028 999	19 270 858
6	التزامات تمويل مستلمة من المؤسسات المالية		0	0
7	التزامات و ضمانات مستلمة من مؤسسات مالية	3,4	3 028 999	19 270 858
8	التزامات أخرى مستلمة		0	0

المصدر: بنك البركة، التقرير السنوي لسنة 2018، ص 10

الجدول رقم (04): حسابات النتائج – ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2017	2018
1	+ إيرادات الاستغلال	4,1	9 564 132	11 700 326
2	- تكاليف الاستغلال	4,2	2 779 415	3 287 708
3	+عمولات (إيرادات)	4,3	1 702 089	1 195 850
4	-عمولات (تكاليف)	4,4	379 960	355 156
5	+/- ربح آو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع		0	0
6	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع		0	0
7	+ إيراد النشاطات الأخرى	4,5	621 464	2 679 374
8	- تكاليف النشاطات الأخرى	4,6	59 368	83 052
9	**الإيراد المصرفي الصافي**		**8 668 943**	**11 849 634**
10	- تكاليف استغلال عامة	4,7	2 970 959	3 270 618
11	- مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	4,8	282 840	268 528
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**		**5 415 144**	**8 310 487**
13	مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	4,9	1 102 522	1 412 541
14	+ استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	4,10	678 289	383 217
15	**نتيجة الاستغلال**		**4 990 911**	**7 281 163**
16	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى		0	0
17	+عناصر غير عادية (إيرادات)		0	0
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)		0	0
19	**النتيجة قبل الضرائب**		**4 990 911**	**7 281 163**
20	- الضرائب على النتائج و ما شابهها	4,11	1 442 496	2 114 591
21	**النتيجة بعد الضريبة**	4,12	**3 548 414**	**5 166 572**

المصدر: بنك البركة، التقرير السنوي لسنة 2018، ص 11.

6- نموذج تقرير مصادقة مدققي الحسابات لبنك البركة

السادة المساهمين، في سياق المهمة التي أوكلت لنا بتاريخ ..../../.. تبعا لاستشارة محدودة، قمنا بفحص البيانات المالية لبنك البركة الجزائري إلى غاية ..../../.. و التي سيتم إقفالها من قبل مجلس إدارتكم بتاريخ ..../../.. تشمل البيانات المالية الميزانية بمجموع ... دج مع نتيجة صافية بمبلغ ... دج جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير حقوق الملكية و الملحقات المرفقة بهذا التقرير، و يبقى تحت مسؤوليتنا وعلى أساس مهمة التدقيق التي أجريناها ، بإبداء الرأي على هذه الحسابات.

المسيرون الاجتماعيون هم مسؤولين على القرارات واختيار المناهج و قواعد التقييم و التقييد المحاسبي المحددة سواء من قبل النظام المحاسبي المالي و تنظيمات بنك الجزائر. التطبيق بنية الحسنة لهذه القواعد و الإجراءات و الالتزام باحترام المعايير و الأسس المسيرة لإعداد هذه البيانات المالية.

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية على أساس نتائج المراقبة التي قمنا بها طبقا للأحكام القانونية و حسب معايير التدقيق المقبولة. معايير التدقيق هذه تقضي بأن يكون التدقيق مخططا و منجزا للحصول على ضمانات عقلانية أن الحسابات السنوية لا تشمل على أية اختلالات ملحوظة.و يقضي التدقيق ان يتم عن طريق فحص اختباري للمعلومات المقدمة في القوائم المالية.

قمنا بإجراء التدقيق حسب المعايير التي تتطلبها المهنة. و تتطلب هذه المعايير وضع مخططا تسمح بالحصول على الضمانات العقلانية بأن هذه الحسابات السنوية لا تحتوي على أية اختلالات محسوسة. و يقضي التدقيق ان يتم عن طريق فحص اختباري للمعلومات المقدمة في القوائم المالية. كما يقضي أيضا تقييم المعايير المحاسبية المتبعة و اهم التقديرات التي تم أخذها لإقفال الحسابات و كذا طريقة تقديم البيانات.

بالنظر للنتائج المتحصل عليها بإمكاننا أن نثبت بأن تحرياتنا تمثل أساس عقلانيا للإدلاء بوجهة نظرنا أدناه:

وجهة النظر فيما يخص الحسابات نصادق بأن الحسابات الختامية المرفقة، من كل جوانبها، صحيحة و تعبر بصدق طبقا للقواعد و الاجراءات المحاسبية السارية المفعول و تعبر بشكل صحيح عن الوضعية المالية و الممتلكات و نتيجة عمليات السنة المالية .... وخزينة بنك البركة الجزائري كما في ..../../..

المعلومات الواردة في ملحق القوائم المالية متطابقة مع القوائم المالية المعدة بالتفصيل

مراقبات و معلومات خاصة:

كما قمنا بإجراء الفحوصات الخاصة المحددة من قبل القوانين و التنظيمات السارية المفعول ليس لدينا أية ملاحظات حول المصداقية و التطابق مع الحسابات السنوية للمعلومات المالية المقدمة في تقرير التسيير المقدم من قبل مجلس الإدارة.

غير انه، أخذنا بعين الاعتبار عدم منح أي قرض او منحة للإطارات المسيرة لبنك البركة الجزائري، طبقا للمادة 104 من الامر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد و القرض التي تمنع على البنوك و المؤسسات المالية منح قروض للإطارات المسيرة على وجه الخصوص، المؤسسين و أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى للمثلين و الأشخاص المتمتعين بسلطة التوقيع.

توقيع مدققي الحسابات

7-نموذج تقرير مصادقة هيئة الرقابة الشرعية:

أوّلا: بين التقرير:

يؤكد الواقع أن المصارف الاسلامية فرضت نفسها على خريطة الاقتصاد العالمي بانتشارها وتناميها بشكل ملحوظ، وإستطاعت أن تنافس بقوة وتثبت أقدامها في السوق المصرفية، في المستويين المحّلي و العالمي وهكذا، أصبحت الصناعة المالية والمصرفية نظاما متميزا مافتئ يسترعي إهتمام الباحثين في المغرب باعتباره يضع قواعد أخلاقية لكّل العمليات الإقتصادية، سواء في الإنتاج، أو الإستهلاك، أو التداول، أو التجارة، او غيرها.

إن كل المؤشرات والدراسات الموضوعية تؤكد أن المصارف الاسلامية تمكنت من تجاوز العقبات وارساخ موقعها في الساحة المصرفية ، وذلك بالرغم من العوامل التي تحد من نشاطها وتعوق مسيرتها وفي طلعتها المنظومة القانونية السائدة و الّتشريعات الّتي وضعت أصلا لتلائم تطبيقات البنوك التقليدية.

ثانيا: الرقابة الشرعية على اعمال البنك:

- لقد قمنا بالمراقبة الواجبة، للإبداء الرأي في إلتزام البنك بأحكام الّ شريعة الإسلامية و مبادئها السمحة.

- راقبنا المبادئ المعتمدة و الإجراءات المطبقة في البنك خلال الفترة المنصرمة وقمنا بتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على المعلومات التي إعتبرناها ضرورية، لإعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفته أحكامها
- سجلنا في عدد قليل من تمويلات المساومة والمرابحة اختلال شروط صحتها وهي عمليات انجزتها بعض الوكالات وقررنا تجنيب الارباح الناتجة عنها وتحويلها الى صندوق سبل الخيرات.
- راقبنا عمليات الصرف من الحساب قيد التصفية فتبين ان منها ثلاث عمليات لا تندرج ضمن مجالات النفع العام وقررنا اعادة مبالغها الى صندوق سبل الخيرات.
- إن مسؤوليتنا تنحصر في ابداء راي مستقل بناء على مراقبتنا لاعمال البنك وفي اعداد تقرير لجمعيتكم الموقرة، وتقع على الادارة التاكد من سلامة التطبيق.

وفي رأينا:

إن ما اطلعنا عليه في اجراءات طبقها البنك خلال السنة المنتهية قد تمت وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية وقواعدها المقررة.

إن الارادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة قد تم تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات وصرفت في الاغراض ومجالات النفع العام.

إن توزيع الارباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار ، يتفق الاساس المغتمد وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية.

هذا وإذ نسجل تقديرنا لجهود الادارة ، نوصي ببذل المزيد من اجل تطوير الصيغ التمويلية في المجالات الاستثمارية والعمل لتخطيط استراتيجية من شأنها تحقيق كافة البدائل الاسلامية.

توقيع رئيس هيئة الرقابة الشرعية

خاتمة:

تساهم البنوك الإسلامية بطريقة فاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما أثبته –بجدارة– بنك البركة من خلال قيمته المضافة للإقتصاد الجزائري، من خلال أساليب التمويل المختلفة التي يقدمها وسياساته الاستثمارية الهادفة، على الرغم من العراقيل التي تعيق أداءه، في ظل بيئة مصرفية تتعارض وأسسه الفكرية ونقص في الوعي الإدخاري لدى أفراد المجتمع الجزائري، هكذا يمكننا الاشارة إلى أهم **نتائج الدراسة:**

- تلعب البنوك الإسلامية دورا هاما في جمع المدخرات واستثمارها وفقا للمبادئ الإسلامية، ويتم ذلك من خلال قناتين رئيسيتين هما الاستثمار المباشر والمشاركة في الاستثمار على أساس الخطة القومية وحينئذ يحصل أصحاب الودائع على أرباح تتناسب مع المخاطر الاستثمارية.

- لا يوجد نموذج واحد للحوكمة المؤسساتية يصلح للتطبيق في كل البلدان، حيث ترتبط الحوكمة بخصائص البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أن الحوكمة الإسلامية تستند لمؤسسة الحسبة التي تطالب بإمساك دفاتر تعبر عن الإفصاح والشفافية والمصداقية والملاءمة وفقاً لقواعد التشريع الإسلامي.
- بنك البركة له مساهمة جد إيجابية في الإقتصاد الجزائري وله طموح لتقديم وتحقيق الأفضل بما يواكب التطور التكنولوجي الراهن.
- يعمل بنك البركة على نشر الوعي بين الأفراد وإعادة الثقة في العمل المصرفي الإسلامي كرائد استراتيجي للإقتصاد التضامني.
- تتفق أنظمة الرقابة المطبقة في بنك البركة الاسلامي مع قواعد لجنة بازل مع وجود اختلاف في أنظمة الرقابة المعمول بها فيه عن أنظمة الرقابة في البنوك التقليدية يعود لأسلوب عمله، كما أن الطبيعة المميزة له كمصرف إسلامي جعلته أكثر عرضة للمخاطر من البنوك التقليدية.

توصيات:

- تتطلب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر جهودا مكثفة من الهيئات والمجتمع المدني لوضع استراتيجية وطنية تحدد الأدوار وتستغل المخزون التقليدي والديني في المجتمع لتعزيز نشاط القطاع الثالث كمكمل للقطاعين العام والخاص.
- لابد من توفير سلطة إشرافية رقابية إسلامية مستقلة في سياستها النقدية عن البنك المركزي.
- ضرورة تفعيل الإطار المقترح للحوكمة من منظور إسلامي لكونه يسهم في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال ما جمعه بين طياته من مبادئ للحوكمة التقليدية التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئ الحوكمة الإسلامية ومقررات بازل للرقابة المصرفية ليعمل على سد الثغرات التي لم تغطها المبادئ التقليدية، وبالتالي يخلق رقابة ذاتية من قبل المراجعين الداخليين بمراقبة أنفسهم بأنفسهم بما يضمن نجاح الحوكمة في تحقيق مراجعة داخلية فاعلة تسهم بشكل كبير في إنجاح البنوك الإسلامية وتعظم ثمرتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ضرورة العمل المستمر على تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك ككل من خلال ضمان توفر العوامل الأساسية لتحقيق جودة وظيفة المراجعة الداخلية؛ كأهلية المراجعين الداخليين وموضوعيتهم، وجودة أداء عمل المراجعة الداخلية، والتفاعل الجيد بين متطلبات حوكمة البنوك ووظيفة المراجعة الداخلية.
- ضرورة تحديث الإحصائيات والمؤشرات المهمة في مساهمة البنك الإسلامي في الاقتصاد الوطني الجزائري، لتوضيح أهميته الفاعلة، فقد توجهنا إلى مقر بنك البركة المركزي دون حصولنا على أدنى وثيقة أو معلومة سوى الإشارة إلى الموقع الالكتروني للبنك؛ بالرغم من نشر تقرير 2018 إلا انّه يفتقر جدا للإحصائيات المتعلقة بالمراجعة والتدقيق المحاسبي.